فيقول يا هذا بكابي لاني قد ابيت بالطاعات والعبادات والخيرات
ولا ارى ههنا شيئا فيقال ذهب بما لك الناس ويوقف آخر
فيدفع البطاقة فيرى فيها الطاعات والعبادات التي لم يعملها قط
فيقول ما هذا بكابي لاني ما عملت ذلك فيقال له ان قد اتاك فلان لقبالك
فدفع لصيانة اليك ويؤيده ما في بعض النقاسير من ان يوم القيمة
سمي بيوم الفصل لانه للفصل بين العمل النافع وغير النافع فرب عمل
نظنه نافعا ويترتب في هذا اليوم ضارا او محبطا ورب عمل نظنه غير نافع
ويخرج فيه نافعا انتهى فظهر ان ترتب الثواب والعقاب بمجرد الاتيان
بالطاعة والمعصية غير متيقن ثم لعلم بان الظاهر ان الغرض من ايراد
هذا الكلام ان يكون توطئة لبيان انواع المشروع فيجب تحبيته
بتحبة عليه انه لو قال اعلم بان العبد مبتلى بين المشروع وغيره فلا
بد من بيان انواع كل واحد منهما الى اخره لكفى لهذا الغرض والاتي لا
يتعلق المشروع وغير المشروع فعلا وتركا تفصيل للمشروع او غير المشروع
او كل منهما فيحمل احدهما على طريق اللف والنشر مرتبا او غير مرتب
والفعل بالفتح مصدر وبكسرها اسم مبدء والاثر للترتب على المعنى
المصدري والمراد ههنا هو الاول كما يقتضيه التقابل واذا كان
كذلك فلا بد من بيان انواع المشروعات عدا وتسميته سواء كان مشروعا

اصليا

اصليا او تبعيا فهو المشروعات كذلك على ما سيجيء البيان على ما
هو التعبير عما في الضمير وافهام الغير وبيان معانيها اي مفهومات
تلك الانواع وبيان حقايقها وماهياتها واحكامها اي بيان ما يترتب
على تلك الانواع من الاثار من حيث الفعل والترك والاعتقاد على وجه
الايضاح والاحتضار ليسهل على الطالب دركها اي فهم معاني تلك
الامور وضبطها وحفظها وجمعها في قلبه فنقول الفا للتفسير
او التسبيبية وقوله وبالله التوفيق جملة حالية معترضة بين القول
ومقوله اي نقول حال كوننا موفقين بعونة الله ونصرته كذا اولا
والتوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد
التعريف بما يخصه بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر
ومقول القول قوله اما المشروع الاصلي فحكمه الاستقرائي هو
انواع اربعة فرض وواجب وسنة ومستحب وقولها اي يقرب من تلك الانواع
المباح لمشاركته اياها في عدم استحقاق العقاب بالفعل ومفارقته
في عدم استحقاق الثواب وفيه نظر لان المراد بالمشروع ما يجوز
الشارع فعله وغير المشروع ما لا يجوز فعله فحينئذ كان على المصنف
ان يقول المشروع انواع خمسة كان المباح اضافيا وعلى ان يقال
اراد بالمشروع المشروع المعتد به لا المطلق فحينئذ خرج المباح منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)